جامعة بورسعيد
كلـــية التجـــــــارة
قسم المحاسبة والمراجعة

القياس والإفصاح عن المخاطر فى البنوك التجارية على ضوء إتفاقية بازل III ومعايير التقارير المالية الدولية(IFRS)

دراسة تطبيقية

بحث مقدم من الباحث

إيمان على عبد الوهاب محمد

للحصول على درجة الماجستير فى المحاسبة

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور

حسين مصطفى هلالى
أستاذ المحاسبة المالية
بكلية التجارة جامعة بورسعيد

الدكتورة

منى حسن البسيونى
مدرس المحاسبة والمراجعة
بكلية التجارة جامعة بورسعيد

2018

ملخص:

هدفت الدراسة إلى تقييم أثر تطبيق معايير بازل III ومعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على القياس والإفصاح عن المخاطر فى القوائم المالية للبنوك التجارية لتحقيق التوافق بين هذه المعايير لحماية البنوك من الأزمات المالية ، حيث اكتشفت لجنة بازل أن متطلبات رأس المال ليست كافية فى حد ذاتها لتحقيق الإستقرار فى القطاع المصرفى لذلك لابد من بناء قاعدة قوية من خلال زيادة نسبة كفاية رأس المال من 8 % حالياً إلى 10,5% وإدخال نسبة الرافعة المالية وهي تهدف لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي .وإدخال معاييرجديدة للسيولة الدولية تعتمد على مؤشرين لذلك هما : معدل تغطية السيولة (LCR)، ومعدل صافى التمويل المستقر(NSFR) .

بالإضافة إلى التطوير والتحديث لوضع معالجات محاسبية مواكبة ومستجيبة للتطورات التكنولوجية والإقتصادية والمعلوماتية لتحقيق أهداف مستخدمي المعلومات المحاسبية ، من خلال معايير التقارير المالية الدولية والتى من أهم أهدافها هو تعزيز وتحسين مستوى الشفافية في عملية الإبلاغ المالي مما يجعل الشركات و المؤسسات المالية بشتى أنواعها وأنشطتها أكثر فهما وقربا من السوق العالمية ، ويساعدها في تخفيض تكلفة نقل رؤوس الأموال عبر الحدود وتخفيض الإختلافات بين هذه التقارير فى الدول المختلفة مما يؤدى إلى تدعيم قابلية المعلومات المالية للمقارنة ،بالإضافه إلى تحسين قدرتها التفسيرية كمؤشر لأداء البنوك كما تعطى الإدارة فرصة كبيرة للحد من ممارسات إدارة الأرباح وعمليات الغش المرتبطة بالتنبؤات .

Abstract :

The study aimed to assess the impact of the application of Basel III and International Financial Reporting Standards (IFRS) on the measurement and disclosure of risks in the financial statements of commercial banks to achieve compliance between these standards to protect banks against financial crises. The study relied on the use of actual data of modern financial statements of a commercial bank The results of the study showed that there is a relationship between the methods of measurement and disclosure of credit risk and liquidity in both Basel III and IFRS standards .

The study also found that the application of Basel III standards will help banks to Coping with Mkhatralty exposed but they face some difficulties when applying these criteria, The most important of the positive effects of the transition to IFRS is to reduce the differences between these reports in different countries and to enhance the comparability of financial information, as well as to improve their explanatory capacity as an indicator of bank performance. Profit and fraud related to forecast .

مقدمة :

تشكل البنوك والمؤسسات المالية لبنة أساسية مهمة في بناء أنظمة الإقتصاد والأعمال في أي دولة، إذ أن القطاع المصرفي له دور كبير لا يمكن تجاهله في عملية التطور الإقتصادي، ذلك لأنه يعتبر الأداة التي من خلالها تطبق الدولة نظامها النقدي وسياستها المالية ومع إزدياد الترابط بين البنوك على المستوى الدولى من خلال القيام بأحجام كبيرة من التعاملات فيما بينها وفى ظل التغييرات المستمرة فى البيئة الإقتصادية خاصة بعد تطبيق إتفاقية تحرير التجارة الدولية ، وتقديم الخدمات المصرفية عبر شبكة المعلومات الدولية والتوسع فى إستحداث الأدوات المالية.

فقد ساهمت تلك العوامل فى حدوث الأزمة المالية حيث شهد العقدين الأخيرين من القرن الماضى زيادة فى عدد البنوك التى تعرضت لخطر العسر المالى فى بعض دول العالم الناتج عن الإفراط فى إستخدام القروض والرهونات العقارية وعمليات التوريق المصاحبة لذلك وعدم إستيعاب الدروس من الأزمات المالية السابقة ونتيجة لذلك تزايد إهتمام السلطات الرقابية بتأمين كفاية رأس مال البنوك مما أدى إلى البحث عن أسلوب مناسب لتقدير كفاية رأس المال عن طريق قياس حجم الأصول الخطرة ونسبتها إلى رأس المال .

ولهذه الأسباب تم إنشاء لجنة بازل للرقابة المصرفية فى نهاية عام 1974 بازل حيث أقرت هذه اللجنة إتفاقية بازلI عام 1988التى بمقتضاها يتعين على كافة البنوك العاملة أن تلتزم بأن تصل نسبة رأسمالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطر الائتمانية إلى نسبة 8% كحد أدنى مضاف إليها الإلتزامات العرضية مرجحه بأوزان مخاطرها.

كما تهدف هذه الإتفاقية إلى تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك من خلال تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات وأساليب الرقابة للسلطات النقدية المتمثلة فى البنوك المركزية وذلك لضمان سلامة النظام المصرفى العالمى والحفاظ على أموال المودعين ، وعلى الرغم من هذه المزايا التى حققتها إتفاقية بازل I إلا أنها يشوبها بعض أوجة القصور وهى الإحتياج إلى تمييز مخاطر القروض الفردية ، فالأوزان غير كافية لمخاطر الائتمان من حيث أجال القروض .

بالإضافه إلى ظهور المشتقات المالية التى تلجأ إليها البنوك للتخلص من مخاطر سداد القروض وفوائدها وإستخدام التوريق لتخفيض الحد الادنى لرأس المال التنظيمى وعدم أخذ الإستثمارات فى الأوراق المالية ضمن الأصول الخطرة بالرغم من إحتوائها على مخاطر عالية ، وتمتع مطالبات الحكومة الوطنية بوزن مخاطر صفر شجع الدول النامية على تركيز الإقراض للحكومات وتجاهل تنوع الإقراض مما يقلل الوساطة المالية ، علاوه على ذلك أن طريقة حساب الحد الأدنى لرأس المال وفقا للنسب الثابتة كمخاطر الأصول لا يعكس المخاطر الحقيقية لرأس المال.

ونتيجة لما سبق أصدرت لجنة بازل عام 1999 مقترحات لتعديل وتطوير معيار كفاية رأس المال يتمثل فى تغطية معدل كفاية رأس المال لكل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ، وفى عام 2004 أصدرت اللجنة إتفاقية بازل II لتتضمن تعديلاً بأن يغطى معدل كفاية رأس المال كلاً من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل ، وقد أضافت الإتفاقية إلى دعامة متطلبات الحد الأدنى لرأس المال دعامتين هما المراجعة الرقابية وإنضباط السوق مع القيام بتحديد متطلبات الإفصاح والشفافية .

ورغم كل ذلك لم تستطيع بازل II حماية البنوك من الأزمات المالية حيث إندلعت الأزمة المالية عام2008 والتى تعرف بأزمة الرهن العقارى الناتجة عن إستخدام القروض والرهونات العقارية وإتجاه معظم البنوك إلى إستخدام بنود خارج الميزانية العمومية وخصوصاً فيما يتعلق بإستخدام المشتقات المالية مثل عقود الخيارات والعقود المستقبلية والمقايضة وإستخدام الإلتزامات العرضية مثل خطابات الضمان المستخدمة فى عمليات تمويل التجارة الدولية.

ولذلك قامت لجنة بازل بإجراء تعديلات واسعة وجوهرية على الدعامات الثلاثة لبازل II ومحاولة إصدار قواعد جديدة تسمى ببازل III تلزم البنوك بتحصين أنفسها جيداً ضد الأزمات المالية في المستقبل ، والتغلب بمفردها على الإضطرابات المالية ، وتهدف هذه الإصلاحات تحسين نوعية وزيادة إحتياطيات رأس المال وزيادة التأكيد على إجراءات الحوكمة وإختبارات الضغط بالبنوك والإهتمام بالإفصاح من قبل البنوك بصورة أكثر شمولاً.

مشكلة البحث :-

تدور مشكلة البحث حول فروض ومبادئ القياس المحاسبى للمخاطر الذى يعتمد على المستندات فى حين أن قياس المخاطر الائتمانية على سبيل المثال يتوفق على القيمة السوقية للقروض فى محفظة البنك وغالباً ما يكون البنك فى حالة إعسار منذ فترة طويلة من إستنزاف رأسمالة محاسبياً وفقاً لمقاييس القيمة السوقية حيث لا تسجل الخسائر إلا بعد حدوثها بالفعل طبقاً لنموذج التكلفة التاريخية.

وعلى الرغم من إيضاح المعيار المحاسبى المصرى رقم (19) الموافق للمعيار المحاسبى الدولى رقم (30) بشأن الإفصاح بالقوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة لأهمية الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة فى الإيرادات والمصروفات والإستثمارات المالية والمخاطر المصرفية أو من خلال الإيضاحات المتممة للقوائم المالية ، إلا أنها لم تتطرق الى الإفصاح عن الحد الأدنى لرأس المال أو طرق قياس المخاطر فى البنوك وكل ما تضمناه هو تجنب بعض المبالغ التى تواجة المخاطر المصرفية العامة والمعالجة المحاسبية لها.

لذلك ظهر معيار التقارير المالية الدولية (IFRS) لتحل محل معايير المحاسبة الدولية وخاصة معيار (IFRS) رقم (7) والخاص بالإفصاح عن الأدوات المالية وإستبدالة بمعيار المحاسبة الدولي رقم (32)، حيث أن هذا المعيار الجديد حدد طرق الإفصاح عن مخاطر الائتمان ، مخاطر السيولة ، مخاطر السوق ،كما إهتم بالإفصاح عن التغيرات فى القيمة العادلة لمشتقات الائتمان والأدوات الأخرى التى تخفف من التعرض لخطر الائتمان والإفصاح عن الخواص المرتبطة بأدوات المشتقات

بالإضافة إلى معيار(IFRS) رقم (9) الخاص بالأدوات المالية ليحل محل معيار المحاسبة الدولى رقم (39) حيث يعتمد هذا المعيار على قياس مشتقات الائتمان بإستخدام القيمة العادلة لإدارة مخاطر الائتمان الخاصة بالأدوات المالية ، كما يتم قياس مخاطر الائتمان المتوقعة من خلال مخصص خسائر الإئتمان المتوقعة الناتجة عن الأدوات المالية ، بالإضافة إلى المخاطر الناتجة عن العجزعن السداد ، كما حدد المعيار الأصول المالية منخفضة الائتمان ويتم قياسها بإستخدام معدل الفائدة الفعلى لخسائر الائتمان المتوقعة ، كما يتم حساب إيرادات الفائدة فى حالة وجود أصول مالية منخفضة الإئتمان من خلال معدل الفائدة الفعلى لإجمالى القيمة الدفترية أو التكلفة المطفأة [1].

كما تضمنت بازل III تعديلات جديدة على معايير بازل II تتمثل فى تحسين نوعية وزيادة نسبة كفاية رأس المال من 8% إلى 10.5% بالإضافة إلى إلغاء الشريحة الثالثة لرأس المال وإقتراح نسب جديدة للوفاء بمتطلبات السيولة للحد من مخاطر السيولة ، والإعتماد على نموذج التقييم الداخلى (IMM) لحساب مخاطر الائتمان ، كما أدخلت معيار جديدة يعرف بنسبة الرفع المالى و خصصت جزء من رأس المال لتغطية المخاطر الناتجة عن عمليات التوريق ،بالإضافة إلى تغطية نوع جديد من المخاطر وهى مخاطر الجهات المقترضة المقابلة.

بالإضافة إلى ذلك ألزمت البنوك بوضع برنامج شامل لإختبارات ضغط مخاطر الطرف المقابل لتقييم قدرة البنوك على إستيعاب الصدمات الناتجة عن مخاطر الإئتمان والسوق ، كذلك تم طرح تعديلات تتعلق بقياس وإدارة المخاطر وخاصة مخاطر الشهرة حيث أدخلت تعديلات على عملية المراجعة الرقابية المنصوص عليها فى الدعامة الثانية فى بازلII ، أما فيما يتعلق بالإفصاح فقد ألزمت البنوك بالإفصاح عن كل العناصر المكونة للأموال الخاصة القانونية والإفصاح عن نظام التعويضات والمكافأت فى البنوك .

ومن هنا يسعى هذا البحث إلى محاولة الربط بين طرق القياس والإفصاح عن المخاطر التى تواجة البنوك التى وردت فى إتفاقية بازلIII وطرق القياس والإفصاح عن المخاطر الواردة فى معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) رقم 7 ورقم 9 بهدف تدعيم الأسس النظرية الواردة بالمعايير المحاسبية فيما يتعلق بالإفصاح عن المخاطر بالبنوك التجارية ، مما يساعد فى حل أغلب ما يواجة المحاسبون بالبنوك التجارية من مشاكل التطبيق العملى عند القياس والإفصاح عن المخاطر .

أهمية البحث :-

تبرز أهمية البحث من خلال عدة نقاط وهى :-

- **الأهمية العلمية :-**

1- مسايرة التطورات الحديثة فى مجال البحوث المحاسبية التى تركز على أساليب القياس والإفصاح عن المخاطر فى البنوك .

2- المساهمة فى إضافة بعض الإجتهادات النظرية فى منطقة بحثية جديدة إلى حد ما من شأنها أن تكون محوراً لأبحاث أخرى تدعم المكتبة العربية فى مجال القياس والإفصاح عن المخاطر بالبنوك

3- يتناول هذا البحث موضوع ندرت فية البحوث فى علم المحاسبة إذا أنه يهتم بالقياس والإفصاح عن المخاطر فى البنوك وفقاً لمعايير بازلIII الجديدة ومعايير التقاريرالمالية الدولية (IFRS) .

- **الأهمية العملية :-**

1- **تحديد الأبعاد المختلفة للتوجهات المعاصرة فى مجال القياس والإفصاح عن المخاطر بالبنوك بما يساعد على توجية أداء البنوك نحو تحقيق أهدافها الإستراتيجية .**

2- **إهتمام مستخدمى القوائم المالية للبنوك بمدى قدرة البنك على الوفاء بإلتزماتة ، والتأكد من أن البنك ليس فى حالة إعسار، وما يبعث الثقة فى نفوس هؤلاء المستخدمين هو الإفصاح المناسب عن المخاطر التى قد يتعرض لها البنك وإسلوب قياسها وأثارها على الحد الأدنى لرأس المال .**

3- **تقديم منهج متكامل يمكن الإعتماد عليه عند القياس والإفصاح عن المخاطر يجمع بين طرق القياس والإفصاح عن المخاطر بالبنوك التجارية فى ضوء معايير بازلIII ومعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) يساعد على حل المشاكل المحاسبية عند الإفصاح عن المخاطر فى البنوك التجارية.**

أهداف البحث :-

فى ضؤ مشكلة البحث الأساسية فيتمثل الهدف الأساسى للبحث فى بيان أثر إستخدام طرق القياس والإفصاح عن المخاطر فى البنوك التجارية فى ضؤ معايير بازل III ومعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) ، ولتحقيق هذا الهدف العام من خلال مجموعة من الأهداف الفرعية وهى :

1- توضيح أثرإستخدام طرق القياس والإفصاح عن المخاطر فى بازل III فى حماية البنوك التجارية من الأزمات المالية.

2- تقييم مدى فاعلية إستبدال معايير المحاسبة الدولية (IAS) رقم (32) ،(39) بمعاييرالتقارير المالية الدولية (IFRS) رقم (7) ،(9) فى القياس والإفصاح عن المخاطرفى البنوك التجارية.

3- تقييم أثر تطبيق إتفاقية بازل III ومعايير التقارير المالية الدولية(IFRS) الجديده على القياس والإفصاح عن المخاطر فى البنوك التجارية .

فروض البحث :-

على ضوء طبيعة البحث وأهميتة ولتحقيق هدف البحث الرئيسى وما ينبثق عنه من أهداف فرعية ، يتناول هذا البحث الفروض التالية :-

1) أ .لاتوجد فروق ذات دلاله إحصائية بين القياس والإفصاح عن مخاطر الائتمان فى ضوء بازل III ومعايير(IFRS).
ب. توجد فروق ذات دلاله إحصائية بين القياس والإفصاح عن مخاطر الائتمان فى ضوء بازل III ومعايير(IFRS).
2) أ .لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية بين القياس والإفصاح عن مخاطر السيولة فى ضوء بازل III ومعايير(IFRS).
ب . توجد فروق ذات دلاله إحصائية بين القياس والإفصاح عن مخاطر السيولة فى ضوء بازل III ومعايير(IFRS).
3) أ . لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القياس والإفصاح عن المخاطر ودرجة الأمان المصرفى .
ب . توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القياس والإفصاح عن المخاطر ودرجة الأمان المصرفى .

حدود ومجال البحث:-

لغرض تحديد الدراسة بما يتفق مع متطلبات البحث ، يقوم الباحث بتناول دراستة فيما يلى :-

1- يقوم هذا البحث على البنوك التجارية فقط ولا يدخل ضمن نطاقه البنوك الإسلامية إلا فيما يخدم أغراض البحث.
2-يتناول البحث دراسة طرق القياس والإفصاح عن مخاطر الائتمان والسيولة فقط التى تتعرض لها البنوك التجارية.
3-دراسة طرق القياس والإفصاح عن المخاطر وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) رقم7 ورقم9.
4-تقتصر الدراسة التطبيقية على تطبيق معايير إتفاقية بازل III فقط على البنوك التجارية.

خطة البحث :-

فى ضوء طبيعة مشكلة البحث وتحقيقا لأهدافه فقد تم تقسيم هذا البحث إلى :-

الفصل الأول : القياس والإفصاح عن مخاطر البنوك التجارية فى إطار مقررات بازلIII .

الفصل الثانى : القياس والإفصاح عن مخاطر البنوك التجارية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية(IFRS)

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لتقييم أثر تطبيق طرق القياس والإفصاح عن المخاطر فى البنوك التجارية وفقاً لمعايير بازلIII ومعيار التقارير المالية الدولية (IFRS) .

الدراسات السابقة :-

1- دراسة (د . وفاء عبد الصمد – 2008) :

والمتعلقة بالقياس والافصاح عن المخاطر فى البنوك التجارية على ضوء المعايير المحاسبية ومقررات لجنة بازل II ، وهدفت الدراسة الى تقديم إطار مقترح للافصاح عن مختلف أنواع المخاطر فى البنوك التجارية يمكن أن يسترشد به عند تطوير معيار الافصاح المالى فى البنوك التجارية المصرية ، كما وردت فى المعايير المحاسبية المحلية والدولية .

وأهم ما توصلت إليه الباحثه من نتائج هو أن معايير المحاسبة المصرية والدولية قد أغفلت تحديد الحد الادنى لرأس المال وتحديد أنواع المخاطر التى تواجه البنوك و طرق قياس تلك المخاطر وأن كل ما يتعلق بالإفصاح هو تقديم إيضاحات بالقوائم المالية تصف الطرق التى يستخدمها البنك فى إدارة المخاطر دون تحديد شروط لطرق قياس المخاطر والإفصاح عنها .

2- دراسة (حسين عبد الجليل -2009) :

بعنوان الإفصاح المحاسبى فى البنوك فى ضوء المعايير المحاسبية الدولية ، ولقد إستهدفت تلك الدراسة توضيح أهمية التقارير المالية فى إتخاذ القرارات الاستثمارية للمستثمر المحلى والاجنبى ودراسة مستوى إلتزام البنوك بنشر القوائم المالية والحكم على درجة الإفصاح فيها من خلال الإعتماد على ما جاء فى المعيار المحاسبى رقم (30) الخاص بالمؤسسات المالية المشابهة .

ولقد توصلت الدراسة الى أنه يتم الإفصاح بالقوائم المالية طبقا للمعايير المحاسبية ويتم الإفصاح عن حركة الائتمان فى محفظة البنك وتقسيمها إلى فئات ، كما يتم الافصاح عن الاحتياطيات الغير متاحة للتوزيع والموجودات المرجحة لمخاطر الائتمان والمخاطر التشغلية ومخاطر السوق ونسبة كفاية رأس المال، بالاضافة الى تأثر البنوك بالجهات الرقابية والاشرافية .

3- دراسة (تامر إبراهيم على الزينى – 2011) :

بعنوان تقييم أثر تطبيق معايير بازلII على القوائم المالية للبنوك الاسلامية ولقد إستهدفت الدراسة بيان أهم بيان أثر تطبيق معايير بازلII وأبعادها وأوجه الاختلاف بينها وبين معايير بازلI ، والإنتقادات التى وجهت لتطبيق معايير بازل II كما قدمت مقترحات لظهور بازل III كحل للازمة المالية العالمية،ولقد توصلت الدراسة إلى أن السبب الرئيسى للأزمة المالية العالمية هو التوسع فى القروض بالإضافة إلى بيع الديون بإستخدام المشتقات المالية عن طريق عمليات التوريق كما أن معايير المحاسبة الدولية والمصرية لم تحدد طرق قياس رأس المال .

4- دراسة (هانى نبيل سلامة – 2014) :

بعنوان القياس المحاسبى لمخاطر السيولة المصرفية وإدارتها عند إعادة إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة بهدف التحوط لها فى ضؤمتطلبات بازلIII ، ولقد إستهدفت الدراسة صياغة منهجية ملائمة للقياس المحاسبى لمخاطر السيولة المصرفية والتحوط لها فى ظل ما جاءت به لجنة بازلIII بإستخدام مؤشرات التقييم لقياس مدى جودة الأصول المصرفية ، ولقد توصلت الدراسة إلى أن إتفاقية بازل واجهت كثير من الانتقادات ومن أهمها ما يتعلق أنها تتسبب فى إرباك مالى وتجميد لأموال كثيرة دون إستخدام من أجل زيادة نسبة كفاية رأس المال مما يؤثر على ربحية البنك .

5 - دراسة (Likka KIema , Esa Jokivuolle. 2010):

وتتناول هذه الدراسة نسبة الرافعة المالية وتوزيع الائتمان بموجب إتفاقية بازل III حيث تبين لنا نموذج لإدخال شرط نسبة الرفعة المالية عندما يتفاعل مع متطلبات رأس المال حيث قد تؤدى الى تقليل الاقراض منخفض المخاطر للعملاء وزيادة الاقراض عالى المخاطر للعملاء ، ولقد توصلت الدراسة إلى ان السبب الرئيسى فى الأزمة المالية هو توسع البنوك فى منح الائتمان حيث كان له الأثر الكبير فى إفلاس البنوك بسبب عدم كفاية الأموال الخاصة لامتصاص الخسائر لهذا عملت بازلIII على إدخال ما يسمى بالرافعة حيث تم فرض نسبة إختيارية قدرها 3% من الشريحة الاولى لرأس المال على أن يتم حسابها من الأصول داخل وخارج الميزانية .

7- دراسة (Emil Lind , Jesper Pederson – 2011) :

وتناولت تلك الدراسة تحليل مقارن بين متطلبات معيار المحاسبة الدولى IAS 39 والمعيار الدولى لإعداد التقارير المالية IFRS 9 وهدفت هذه الدراسة إلى إجراء مقارنة لمتطلبات معيار المحاسبة الدولى IAS 39 ومتطلبات المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية IFRS 9 للبنوك التى تمتلك الحصة الكبرى من تسهيلات القروض الممنوحة فى الدانمارك ، ولقد توصلت هذه الدراسة إلى أن تطبيق متطلبات المعيار IFRS 9 لن يحمل فى طياتة تغيرات جوهرية على فئة القروض حيث أن هذه القروض تقاس أصلاً بالتكلفة المطفأة تحت متطلبات معيار IAS 39 .

8-دراسة (Han Hong -2012) :

وتتناول هذه الدراسة معلومات عن قياس مخاطر السيولة فى بازل III حيث أن نقص السيولة لدى البنوك كان له أثر واضح فى حدوث الازمة المالية ولذلك أظهرت الدراسة الى أن اتفاقية بازلIII إعتمدت نسبتين للوفاء بمتطلبات السيولة وهما نسبة السيولة قصيرة الاجل ، ويطلق عليها نسبة تغطية السيولة (LCR) أما الثانية فتعرف بنسبة السيولة طويلة الاجل أو صافى التمويل المستقر (NSFR) .

ولقد توصلت هذه الدراسة الى أن التدابير الجديده لمخاطر السيولة لديها القدرة على التنبؤ بفشل البنوك من التدابير اللقيدية لمخاطر السيولة حيث أن هذه الدراسة تسلط الضؤ على إفتراضات صافى التدفقات النقدية لقياس مخاطر السيولة فى البنوك .

9-دراسة (James Mirg Chen . 2013) :

وتناولت الدراسة قياس مخاطر السوق بموجب إتفاقية بازل II وبازل III والقيمة المعرضة للخطر والعجز المتوقع حيث تحاول بازل III استبدال القيمة المعرضة للخطر ببديل أخر من المقاييس الرياضية المتعلقة بالمخاطر وهى العجز المتوقع وإستعراضها فى 2011، حيث يتضح أن العجز المتوقع ليس مقياس مثال للخطر الرئيسى ، ولقد توصلت الدراسة الى لايمكن التأكد من توقعات العجز المتوقع من خلال المقارنة التاريخية للملاحظات حيث أن هذا يعتبر التقرير الاساسى للقيمة المعرضة للخطر التنظيمية مقابل العجز المتوقع .

الفصل الأول

القياس والإفصاح عن مخاطر البنوك التجارية فى إطار مقررات بازلIII

مقدمة :

لقد أثبتت الأزمات المالية الأخيرة العديد من نقاط الضعف فى الإطار التنظيمى العالمى حيث يكتنف النشاط المصرفي العديد من المخاطرالتى زادت حدتها في السنوات الأخيرة نتيجة العولمة ، وللتخفيف من حدتها جاءت إتفاقية بازل I ، سنة 1988 التي وضعت الحد الأدنى لكفاية رأس المال لمواجهة المخاطر الائتمانية ، وكان من المتوقع زيادة متانة وإستقرار النظام المصرفى مع تطبيق بازل II مطلع سنة 2007 ، إلا أن العالم أصيب بأزمة مالية حادة منذ منتصف هذه السنة الأخيرة، وهو ما دفع إلى مراجعة لبنود ومقترحات إتفاقية بازل II لتتولد إتفاقية بازل III في 12 سبتمبر 2010 ، تحمل مجموعة من المعايير الرقابية الجديدة بهدف تحسين قدرة القطاع المصرفى على إمتصاص الصدمات الناتجة عن الضغوط المالية .

المبحث الأول

فشل معايير بازل II فى حماية البنوك من الأزمات المالية

أولاً : المعايير الأساسية لإتفاقية بازل III :

1-المتطلبات الدنيا لرأس المال وفق إتفاقية بازلIII :عن طريق رفع كمية ونوعية الأموال الخاصة من خلال :

نسبة كفاية رأس المال وفقاً بازل III = الأموال الخاصة الصافية ≥ 8%
مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل

2 - تدعيم الصلابة المالية للبنوك :

عملت إتفاقية بازل III على تعزيز الصلابة المالية للبنوك، من خلال ما يلي :

أ- متطلبات أعلى لرأس المال وجودة رأس المال من خلال زيادة نسبة كفاية رأس المال من 8 % حالياً إلى 10,5 % وتركز الإصلاحات المقترحة أيضاً على جودة رأس المال ، كما يتم رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي الحالي من 4 %إلى 6% .

ب - تكوين البنوك لهامش حماية لرأس المال يتألف من أسهم عادية ويعادل 2,5% من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر ويتم رفع النسبة حتى 4,5% ليبلغ نسبة 7 % .

ج - زيادة قدرة البنوك على إمتصاص الصدمات عند التعسر : حيث ألزمت البنوك بالإحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز بنسبه 4% على الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطر بزيادة عن النسبة الحالية والمقدرة ب2 %وفق إتفاقية بازلII .

د- تكوين هامش حماية من التقلبات الدورية : حيث فرضت بازل III على البنوك تكوين مخصص لهذه التقلبات يتراوح ما بين 0% ،2.5 % من رأس المال الأساسي

3- توسيع و تعزيز تغطية المخاطر :

إدخال نسبة الرافعة المالية لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي ، من خلال فرض نسبة إختيارية قدرها 3% من الشريحة الأولى لرأس المال

الرافعة المالية = الشريحة الأولى لرأس المال ≥ 3%
إجمالى الديون

ويرى الباحث أن إدخال نسبة الرافعة المالية ضمن معايير بازل III كوسيلة للحد من مخاطر الائتمان سوف تحد من قدرة البنوك على الإقراض وذلك لتوفير السيولة اللازمة لرفع معدل كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر مما يقلل من قدرة البنوك على تمويل المشاريع التنموية وبناء على ذلك يحدث عجز فى التنمية الإقتصادية وخاصة فى الدول النامية .

المبحث الثانى

طرق القياس والإفصاح عن المخاطر فى ضوء إتفاقية بازل III

أولاً :مخاطرالائتمان :

أما فيما يتعلق بمخاطرالائتمان فقد تم تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة (CCR) والناشئة عن العمليات على المشتقات وتمويل سندات الدين وكذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية فى ضوء تقلبات أسعارها في السوق من خلال تدعيم متطلبات رأس المال بنحو أكبر مما كان عليه في مقررات بازل الثانية، كما أصدرت لجنة بازل عام 2010مؤشر جديد للتحوط من المخاطر وهو ما يعرف "بنسبة الإستدانة"،حيث تستخدم فى قياس مضاعف الرسملة ، كما قدمت اللجنة مقترحاً جديداً وهو ما يعرف "بإحتياطى معاكس للدورة الإقتصادية "، وهو يستخدم لإمتصاص خسائر القطاع المصرفى فى ظل ببيئة ضغط مالى وإقتصادى شديد وذلك عن طريق زيادة معدلات الإحتياطى وعدم توزيع الأرباح .

ثانياً: مخاطر السيولة :

إكتشفت لجنة بازل أن متطلبات رأس المال ليست كافية فى حد ذاتها لتحقيق الإستقرار فى القطاع المصرفى لذلك أدخلت معايير للسيولة الدولية تعتمد على تحديد الحد الأدنى لمتطلبات السيولة على المستوى الدولى وبناء على ذلك قامت اللجنة بتعزيز إطار للسيولة من خلال تقديم مؤشرين لذلك هما : معدل تغطية السيولة (LCR) لقياس نسبة السيولة فى المدى القصير ، وتُحسب بنسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك لمده 30 يوماً من التدفقات النقدية لديه ، ويجب أن لا تقل عن 100%، وذلك لمواجهة إحتياجاته من السيولة ذاتياً.

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{الأصول عالية السيولة}}{\text{مجموع صافى التفقات النقدية خلال 30يوم}} \geq 100\%$$

ومعدل صافى التمويل المستقر(NSFR) : لقياس السيولة البنيوية في المدى المتوسط والطويل وتحسب بنسبة مصادر التمويل لدى البنك (المطلوبات وحقوق الملكية) إلى إستخدامات هذه المصادر (الأصول) ، ويجب أن لا تقل عن 100% .

$$\text{نسبة صافى التمويل المستقر} = \frac{\text{التمويل المستقر المتاح}}{\text{التمويل المستقر المطلوب}} \geq 100\%$$

الإفصاح :

يؤثر هذا المؤشر المالى الخاص بقياس السيولة المصرفية من خلال نسبة التمويل المستقر (NSR) على الإفصاح المحاسبى بالبنوك التجارية حيث يجب ان يتم الإفصاح عن العناصر التالية :

1- قيمة ونوعية عناصر التمويل المستقر المتاح .
2- قيمة ونوعية عناصر التمويل المستقر المطلوب .
3- ما إذا كانت نسبة قيمة التمويل المستقر المتاح إلى قيمة التمويل المستقر المطلوب فى البنك موضوع القياس أكبر من أو تساوى 100%.

ويؤكد على ما سبق أن مقررات بازل III لها دو فعال فى قياس السيولة المصرفية والتحوط لها لخدمة أنشطة القطاع المصرفى بوجة عام وأنشطة الائتمان بوجة خاص ولذلك لابد وأن تتوسع البنوك التجارية فى الإفصاح عن كلاً من الأتى :

أ- قياس مدى كفاية السيولة بالبنك التجارى فى الأجل القصير خلال الثلاثين يوم الأولى لفترة الضغط التى يمر بها البنك .
ب- قياس مدى كفاية السيولة بالبنك التجارى فى الأجلين المتوسط والطويل .

ويتضح للباحث مما سبق أنه بالرغم من أن إتفاقية بازل III تضمنت محاور هامة وجديدة لقياس مخاطر السيولة المصرفية إلا أنها حتى الأن لم تحدد وسيلة للإفصاح ضمن القوائم المالية الأساسية للبنوك أو كإيضاحات متممة لها وخاصة طريقة وشكل ومكان الإفصاح بالإضافة إلى عدم بيان توقيت الإفصاح عن هذه المعلومات المالية المتعلقة بقياس مخاطر السيولة المصرفية تفصيلاً ، ولكنها حددت إطار للإفصاح المحاسبى عن مؤشرات ومخاطر السيولة المصرفية من خلال التعرف على طببيعة العناصر التى تتدخل فى حساب تلك المؤشرات ومتابعة مدى قيام البنوك التجارية بالإفصاح المحاسبى عن تلك المؤشرات

الفصل الثى

القياس والإفصاح عن مخاطر البنوك التجارية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS)

مقدمه :

بينت الأزمة المالية عام 2008 التعارض بين المعايير المحاسبية الدولية من جهة ومعايير المحاسبة المالية من جهة أخرى مما تطلب بذل جهود لمحاولة التوافق بين هذه المعايير لتصبح معايير واحدة مقبولة على المستوى الدولى ، لذلك بدأ مجلس معايير المحاسبة الدولية عام 2001بتطوير مجموعة موحدة ذات جودة عالية بهدف حماية اصحاب المصالح وتخفيض الإختلافات بين هذه التقارير فى الدول المختلفة ، وتدعيم قابلية المعلومات المالية للمقارنة، كما تعطى الإدارة فرصة كبيرة للحد من ممارسات إدارة الأرباح .

المبحث الأول

الإفصاح عن مخاطر الائتمان والسيولة فى ضوء معيار التقارير المالية الدولية IFRS7

هدف المعيار :

لقد تم إصدار المعيار IFRS 7 لتخصيصة فقط للإفصاح المتعلق بالأدوات المالية والمخاطر الناتجة عن التعامل بها ، حيث يهدف إلى تعزيز وتحسين مستوى الشفافية في عملية الإبلاغ المالي ، ويتطرق المعيار إلى أهمية الأدوات المالية باللنسبة للمركز المالى للمنشأه من خلال قائمة المركز المالى وأداءها المالى من خلال قائمة الدخل الشامل ، السياسات المحاسبية المتعلقة بالأدوات المالية ، التحوط للمخاطر المتعلقة بالادوات المالية وتطبيق محاسبة التحوط ، علاوة على قياس الأدوات المالية المتعلقة بالقيمة العادلة ويقابلة المعيار (IPSAS 30) .

أولاً :الإفصاح عن مخاطر الائتمان فى ظل معيار (IFRS 7) :

أ- حيث يتم تقسيم الأصول المالية التى تتعرض لمخاطر الائتمان إلى الأتى :

- **الأصول المالية : يجب الافصاح عن المبلغ الذى يمثل أفضل تقدير لخطر الائتمان فى نهاية السنة المالية ، ووصف الضمانة المأخوذة لخطر الائتمان .**
- **الأصول المالية المتخلفة عن السداد أو منخفضة القيمة .**
- **الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى المتحصل عليها .**

ب- حساب مخصص خسائر الائتمان : من خلال تكوين مخصص لإنخفاض القيمة
ج - الأدوات المالية المركبة ذات المشتقات المدمجة المتعددة
د - التخلف عن سداد القروض .

ثانياً : الإفصاح مخاطر السيولة : يجب على المنشأة الإفصاح عن:

1- بيانات كمية ملخصة بشأن تعرضها لمخاطر السيولة وتحليل آجال إستحقاق الأصول المالية .
2- تحليل لأجال إستحقاق الإلتزامات المالية غير المشتقة (بما فى ذلك عقود الضمان المالى) .
3- تحليل لأجال إستحقاق الإلتزامات المالية المشتقة .

المبحث الثانى

قياس مخاطرالائتمان فى ضوء معيارالتقارير المالية الدولية IFRS 9.

الهدف من المعيار:

إن الهدف من هذا المعيار الدولى للتقرير المالى هو وضع مبادئ للتقرير المالى عن الأصول المالية والإلتزامات المالية الذى سوف يعرض معلومات ملائمة ومفيدة لمستخدمى القوائم المالية فى تقويمهم لمبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وتوقيتها وعدم تأكدها .

أولاً: مراحل إستبدال معيارالمحاسبة الدولى رقم 39 بالمعيار رقم 9 :

المرحلة الأولى: تصنيف وقياس الأصول والإلتزمات المالية.
المرحلة الثانية : منهجية الهبوط .
المرحلة الثالثة : المحاسبة عن التحوط .

ثانياً : قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة :

يجب على المنشأة أن تقيس الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأداة المالية بحيث توضح :

أ- القيمة الزمنية للنقود .
ب-معلومات تتعلق بالأحداث السابقة والظروف الحالية وتوقعات الظروف الإقتصادية المستقبلية.

أسباب هبوط قيمة الأصول المالية نتيجة المخاطر الائتمانية :

تهبط قيمة الأصل المالى نتيجة مخاطر الائتمان عند وقوع أحد الأحداث التى يكون لها تأثير ضارعلى التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من ذلك الأصل المالى، ويتم قياس جميع الاستثمارات فى أدوات الملكية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغير فى القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة .

ويرى الباحث أن معيار (IFRS 9) يعتبر أفضل من معيار(IAS 39) حيث يعتمد فى تصنيفه للأصول المالية على أساس نموذج الأعمال يأخذ فى إعتباره طبيعة الأصل وتدفقاته النقدية على العكس من المعيار رقم (IAS 39) الذى يقيس الأصول المالية بناء على التصنيف الأساسى بغض النظر عن طبيعة الأصل وتدفقاتة النقدية ، كما أن المعيار (IFRS 9) يهتم بعمل مخصصات للديون بناء على التوقع بحدوث تعثر أما المعيار رقم (39) كان يؤخر الإعتراف بخسائر الديون حيث التحقق منها .

الفصل الثالث

دراسة تطبيقية لتقييم أثر تطبيق طرق القياس والإفصاح عن المخاطر فى البنوك التجارية وفقاً لمعايير بازلIII ومعيار التقارير المالية الدولية (IFRS)

مقدمة :

لقد بذلت السلطات النقدية والرقابية فى كل الدول المتقدمة وأكثر الدول النامية مجهوداً كبيراً فى سبيل التعرف على بازلIII وأهمية تطبيقها ، حيث أن تطبيق البنوك لمعايير بازلIII يجعلها تقوى مركزها المالى وتزيد من قدرتها التنافسية ، بالإضافة إلى إصدار مجلس معايير المحاسبة الدولية لمعايير (IFRS) التى تهدف إلى تعزيز وتحسين مستوى الشفافية في عملية الإبلاغ المالي حتى تعكس الحقائق والقيم الإقتصادية المعقولة للمنشأة .

المبحث الأول

ضوابط نجاح القياس والإفصاح عن المخاطر فى البنوك

أولاً : مدى تأثير المخاطر الإئتمانية على المخاطر المصرفية الأخرى :

تعتمد جودة إدارة مخاطر الائتمان على توافر سياسات وإجراءات لمنح ومتابعة الائتمان وتوافر نظم معلومات جيده تتيح البيانات الضرورية للتعرف على التصنيف الائتمانى للعملاء ومعرفة مدى كفاية المخصصات وجودة الضمانات وتقييمها والقيام بالإستثمارات داخل وخارج الدولة ، بالإضافة إلى الحفاظ على معدل كفاية رأس مال مناسب لتأمين البنوك من هذه المخاطر.

جودة قياس المخاطر الائتمانية :

ولتحقيق جودة إدارة المخاطر فى البنوك والتحوط من المخاطر بجميع أنواعها لابد من من وضع ضوابط للحد من مخاطر الائتمان من خلال وضع إجراءات إرشادية لمنح الائتمان وتحديد حدود دنيا لكفاية رأس المال تكون ملائمة وفعالة لمتطلبات رأس المال لكل بنك على حده ولقد أشارت إتفاقية بازل III إلى أهم ضوابط تقييم المخاطر الائتمانية لمساعدة البنوك على مواجهة مخاطر السيولة ومنها (إختبارات الضغط – وممارسات التعويض) .

الإفصاح عن المخاطر الائتمانية :

يجب على المؤسسات المالية أن تفصح عن حميع المعلومات الخاصة بممارسات التعويضات الصارمة وذلك من أجل مساعده أصحاب المصالح أو الأسهم لمعرفة كل ما يتعلق بالمخاطر المرتبطة بعملهم وتقييمهم لها

ثانياً: تطوير أداء إدارة مخاطر السيولة المصرفية :

ويناقش الباحث فيما يلى المحاور الفرعية التى يعتمد عليها فى تطوير أداء إدارة المخاطر المصرفية وهى :

1- نطاق توجية إدارة المخاطر .
2- تنمية وتطوير إدارة المخاطر.
3- المسؤلية الإشرافية .

المتطلبات المقترحة للإفصاح عن مخاطر السيولة :

1- يجب أن يتم الإفصاح عن مستوى أقصى تحمل لمخاطر السيولة .
2-يجب على البنك أن يقوم بالإفصاح ونشر المعلومات بشكل منتظم بشأن إدرة مخاطر السيولة .
3- يجب على المراقبين الماليين أن يقوموا بمطابقة إدارة مخاطر السيولة مع مستوى السيولة .

يتضح للباحث بناء على ما تقدم ضرورة تطوير إدارة المخاطر فى البنوك حتى تتمكن من متابعة الإبتكارات المالية السريعة حيث أن التجديد والتحديث يزيد من التعقيدات التى تقف حائلاً أمام التقييم والتحوط للمخاطر، وهذا يؤدى إلى زيادة غير مقصودة فى الخطر الإجمالى وخاصة فى فترات الضغط العصيبة .

نتائج البحث :

توصل الباحث من خلال دراستة الحثية إلى النتائج التالية :

1- قدم مشروع إتفاقية بازل III بعض القواعد التى تتأسس على أربعة محاور أساسية ، يتعلق الأول والرابع منها بقياس السيولة المصرفية والتحوط من مخاطرها حيث جاء فى الأول تعديل لمعيار كفاية رأس المال ليتحول الشريحة الأولى وهى (رأس المال الأساسى) والشريحة الثانية وهى (رأس المال المساند) إلى شريحة واحده فى بداية عام 2018 ليصبح المعدل 15% بدلاً من 8% وقدم المحور الرابع معيار عالمى لقياس السيولة المصرفية يحتوى على نسبتين هما نسبة تغطية السيولة (LCR) ، ونسبة صافى التمويل المستقر(NSFR) .

2-تعتبر معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) أكثر ملائمة من معايير الحاسبة الدولية (IASB) حيث أنها تساهم فى تبسيط الإجراءات المحاسبية عن الأدوات المالية وتبسيط الإفصاح عنها وذلك بهدف تحسين قدرة مستخدمى القوائم المالية على إعداد التقارير المالية

3- أكدت الدراسة التطبيقية أن تطبيق إستخدام معايير إتفاقية بازل III على القوائم المالية الخاصة بالبنوك التجارية والمتعلقة بنسبة كفاية رأس المال سوف تساعد البنوك على زيادة نسبة الإحتياطى من رأس المال وتكوين هامش حماية من التقلبات الإقتصادية إلا أنه سوف يؤدى إلى إحتجاز نسبة عالية من الأرباح لمواجهة المخاطر، مما يعنى إنخفاض حجم الأرباح الموزعة .

التوصيات :

1- يجب إهتمام البنوك بإختبارات الضغط فى إدارة المخاطر فى البنوك ،وذلك لأنها تساعدها فى تقدير مخاطر الإنكشافات المحتمله فى الأوضاع الصعبة كما يجب إستخدام نسبة الرافعة المالية للحد من توسع البنوك فى منح الائتمان حيث يفرض شروط على منح الإئتمان بنسبة قدرها 3% من الشريحة الأولى لرأس المال مما يقلل من تعرض البنك لمخاطر الإئتمان .

2- قيام مكاتب المحاسبة والمراجعة العالمية بإصدار المزيد من الإرشادات والحالات العملية لتفسير المعالجات الواردة بمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) بشأن القياس والإفصاح عن الأدوات المالية لمساعدة كل من المعدين ومراقبى الحسابات على تطبيقها .

3- يجب تطبيق معايير إتفاقية بازلIII الخاصة بمؤشرات السيولة حيث أنها تؤدى إلى تحسين عمليات إدارة مخاطر السيولة بما فى ذلك إختبارات التحمل ووضع خطط لطوارئ التمويل والتصدى لمخاطر السيولة فى الأجلين القصير والطويل الأجل .

المراجع :

أولاً- المراجع العربية :

1- الكتب :

(1) أبو نصار ، وأخرون ،**" معايير المحاسبة والإبلاغ المالى الدولية "**، الجوانب النظرية والعلمية ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ،2008.

(2) طارق عبد العال حماد ،**" موسوعة معايير المحاسبة- شرح معايير التقارير المالية الدولية الحديثة ومقارنتها مع المعايير الأمريكية والبريطانية "**،الجزء الأول ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ،2006.

(3) نبيل حشاد، **"دليلك إلى إتفاقية بازل II (المضمون – الأهمية – الأبعاد)"**، موسوعة بازل II، الجزء الأول ، إتحاد المصارف العربية ،2004.

2- الدوريات :

(3)محمد زيدان إبراهيم ،" القياسس والإفصاح المحاسبى عن عمليات التوريق فى ضؤ المعايير المحاسبية بالبنوك التجارية "، **مجلة أفاق جديدة** ، جامعة المنوفية ، العدد 3-4، 2004 .

(4)معهد الدراسات المصرفية ،" قضية إختبارات الضغط للمصارف الكويتية "، **مجلة إضاءات مالية ومصرفية** ، العدد الخامس ، الكويت ،2013.

(6) هشام حسن عواد المليجى ، عماد سعد محمد الصايغ، " مدى كفاية الإفصاح المحاسبى عن مخاطر السيولة بالبنوك التجارية وفقاً لمقررات لجنة بازل III "،**المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة** ، العدد الرابع ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، 2012.

(7) وفاء محمد عبد الصمد ، " القياس والافصاح عن المخاطر فى البنوك التجارية على ضؤ المعايير المحاسبية ومقررات لجنة بازل II بين النظرية والتطبيق " **المجلة المصرية للدراسات التجارية** ، جامعة المنصورة ، العدد الاول ، 2008 .

3- مؤتمرات ومصادر أخرى :

(1)البنك المركزى المصرى ،**" إدارة المخاطر فى المستجدات العلمية "**، منتدى اتحاد المصارف العربية ، بيروت،2014.

(2)الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين،**" المعيار الدولى للتقرير المالى رقم 7 :الأدوات المالية :الإفصاحات"**، المملكة العربية السعودية ،2015 .

ثانياً- المراجع الأجنبية :.

(2) Amendments-to-**IFRS 9-Financial-Instruments**, the IASB issued Improving Financial Instruments, 2009. <www.ifrs.org>

(3) Basel Committee**,"The Implementation of The New Capital equacy Framework in the Middle East**, July, 2004. www .bis.org

(4) Basel Committee on Banking Supervision, "**Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking system**" , June 2011.

(6)- Edilson, P .. and Others,"**The Impact Of The Adopt International Financial Reporting Standar On The Quality OF AcCounting Information Of The Brazilian**", Federal University Of Paraiba ,2013.

(7)Fernando,R**.," Evidences Of International Financial Re porting Implementation in Brazil Standard (IFRS7)**" University Of SaoPaulo ,2014 .

(8)Gillian**,** B.**,"IASB issues Additions to IFRS9 For Financial Liability Accounting**" ,October 2010.

(9) Rustom, B.. and others**,"basel III what's new? business and technological Challenges"**, Algorithmics, an IBM Company,2010 .

(10)Spinassou , K., " **Basel III capital requirements and regulatory power The impact on bank risk taking and credit Supply**", Universit´e de Limoges, 2013.